مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العلاقات العراقية – الايرانية بعد عام 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. منى حسين عبيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7223
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات العراقية – الايرانية بعد عام 2003

أ.م.د منى حسين عبيد(*)
muna_2205@yahoo.com

الملخص:

حدثت نقلة نوعية في العلاقات العراقية – الايرانية بعد عام 2003 ، فقد أصبحت ايران تشكل فاعلا رئيسا في تفاعلات الساحة العراقية وعلى مختلف الاصعدة، بل مارست دوراً مؤثراً في العراق ورمت بثقلها للمحافظة على هذا الدور وتعزيزه باستمرار من خلال اقامة علاقات وثيقة مع النخب السياسية التي جاءت للحكم بعد عام 2003 سواء من خلال توثيق علاقتها بالقوى السياسية المؤثرة في الساحة العراقية أو من خلال الاحزاب التي تولت الحكم في العراق أو عن طريق المرجعيات الدينية فضلا عن الارتقاء بعلاقاتها من الناحية الاقتصادية حتى أصبحت ايران أهم شريك تجاري للعراق.

وفي الواقع، يمكن القول ان سقوط النظام السابق جعل من ايران اللاعب الاقليمي البارز في المنطقة كما جعل منها القوة الاستراتيجية المنافسة للولايات المتحدة الامريكية فقد أتاحت الاحداث في العراق بعد العام 2003 لايران ان تكون القوة أو الدولة التي يحسب لها الف حساب ولا سيما من قبل دول الخليج العربي.

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

مقدمة

أتسمت العلاقات العراقية – الايرانية بحالة من التوتر وعدم الاستقرار السياسي بسبب الاشكاليات التي كانت تشكل عائقا امام تحسن تلك العلاقات مما أدخل البلدان في دوامة من المنافسات اذ لم تكن العلاقات بين البلدين جيدة سواء في العهد الملكي أو في العهد الجمهوري , فكثير ماكان يدخل البلدين في اشكاليات بسبب الصراع الدائر حول الحدود ،ولاسيما تلك المتعلقة بمياه شط العرب التي كانت من بين الاسباب المباشرة لتوتر العلاقات بينهما .كما بلغت تلك العلاقات درجة من التعقيد ،ولاسيما على الصعيدين السياسي والاقتصادي خلال حقبة الثمانينيات اذ خاضت كل من ايران والعراق حربا مريرة استمرت ثمانية اعوام تسببت في دمار الدولتين بسبب انفاق مئات المليارات من الدولارات مما انعكس ذلك سلبا على الوضع الاقتصادي الذي لم يتعافى منه اي من البلدين.

استمرت العلاقات متوترة حتى حقبة التسعينيات ولم يطرأعليها اي تحسن الا انه بعد عام 2003 حدثت نقلة نوعية في علاقة البلدين، وأخذت ايران تشكل فاعلا رئيسا في تفاعلات الساحة العراقية وعلى مختلف الاصعدة، بل مارست دوراً مؤثراً في العراق ورمت بثقلها للمحافظة على هذا الدور وتعزيزه باستمرار من خلال اقامة علاقات وثيقة مع النخب السياسية التي جاءت للحكم بعد عام 2003 سواء من خلال توثيق علاقتها بالقوى السياسية المؤثرة في الساحة العراقية أو من خلال الاحزاب التي تولت الحكم في العراق أو عن طريق المرجعيات الدينية. فضلا عن الارتقاء بعلاقاتها من الناحية الاقتصادية حتى أصبحت ايران أهم شريك تجاري للعراق.

وانطلاقا من أهمية العلاقات التي ربطت البلدين وعلى مدار عقود طويلة فقد ركزت الدراسة على طبيعة تلك العلاقات والمراحل التي مرت بها سواء كانت سلبا ام ايجابا وما شهدته من تحولات وعلى كافة الأصعدة ولاسيما بعد العام 2003.

ولتوضيح تلك العلاقات فقد أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من أجل وصف تلك العلاقات فضلا عن المنهج المقارن لمقارنة العلاقة بين البلدين وفي مختلف الحقب السياسية التي تعاقبت على حكم البلدين .

المبحث الاول:-العلاقات العراقية – الايرانية قبل عام 2003

اولا – البعد التاريخي للعلاقات العراقية – الايرانية

شهدت العلاقات العراقية – الايرانية حالة من عدم الاستقرار بسبب مشاكل الحدود التي تمتد لمرحلة زمنية طويلة فقد كانت مسأله شط العرب وتثبيت الحدود بين العراق وايران من بين الاسباب المباشرة لتوتر العلاقات بين البلدين[1] ،فشط العرب له أهمية استراتيجية سواء ايام الدولة العثمانية أو اثناء السيطرة البريطانية والمنافسة الاوربية اذ عقدت عدة معاهدات لتسوية النزاع الحدودي على شط العرب ومنها معاهدة ارضروم عام 1847 بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية وقد نصت هذه المعاهدة على ان الحكومة العثمانية تتنازل عن مدينة المحمرة ميناءها ومرساها على الضفة اليسرى لشط العرب للحكومة الفارسية ،اي ان مجرى شط العرب يخضع برمته للحكومة العثمانية وان الحدود العثمانية تسير مع الضفة الشرقية للنهر وفي اتفاقية الاستانة التي عقدت عام 1913 بين الحكومة الفارسية والحكومة العثمانية وبريطانيا وروسيا تم الاتفاق على ان مجرى شط العرب وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية وبانتهاء السيطرة العثمانية على العراق،اعلنت ايران انها لم تعد ملزمة بتطبيق اتفاقياتها الحدودية مع الدولة العثمانية،ونتيجة لذلك تم عقد اتفاقية جديدة بين الحكومة العراقية والحكومة الايرانية في العام 1937،لتنظيم شؤون الملاحة في شط العرب ،وحقوق الطرفين فيه[2].

وفي رأي أحد المؤرخين العراقيين ان تلك المعاهدة وان سمحت لايران بحق المرور البري في شط العرب فانها قد ضمنت اعترافها بان شط العرب يكون مياها عراقية.

هدأت قضية الحدود العراقية–الايرانية لاكثر من عقدين بعد ذلك ويمكن ان نعزى هذا الهدوء لاكثر من سبب[3]:

اولا:- ما اتصل بظروف الحرب العالمية الثانية ،وحالة عدم الاستقرار التي عرفتها ايران نتيجة لمجريات الحرب والتي وصلت الى حد تعرضها لخلع الشاه رضا بهلوي وتنصيب ابنه من قبل بريطانيا والسوفيت.

ثانيا:-ان تلك الفترة قد عرفت بدورها حالة من عدم الاستقرار في العراق من جراء وفاة الملك غازي في حادثة سيارة عام 1939 تلاها خلال عام 1941 الحركة المعروفة باسم حركة رشيد عالي الكيلاني والتي أدت الى تدخل بريطانيا العسكري.

ثالثا:-انه حتى بعد الحرب واستمراراً لعام 1952 بقيت الاوضاع متدهورة في ايران بسبب عملية تأميم النفط التي قام بها مصدق وهروب الشاه الى بغداد،ولم تنته الا بعد الاطاحة بحكومة مصدق[4].

وتعد السنوات الثلاث بين عامي 1955 و1958 اكثر الفترات تحسنا في العلاقات بين ايران والعراق لاسيما بعد انضمام البلدين في العام 1955 الى الحلف الذي سمي باسم العاصمة العراقية ،بغداد وعرف بـ (حلف بغداد).

الا ان العلاقات ساءت بين البلدين بعد ثورة 14 تموز 1958،بسبب مهاجمة عبد السلام عارف ايران في أحدى خطبه مما ترك ذلك انطباعا سيئاً، ثم تجددت الخلافات بين البلدين حين قامت مظاهرات معادية لايران في بغداد في 19اب 1958[5].

ومما زاد العلاقة سوءا بين البلدين مطالبة ايران في السابع من ايار عام 1959 العراق بالاعتراف بميناء خسروآباد كميناء بحري تابع لخر مشهر (المحمرة) اذ لم توافق الحكومة العراقية على ذلك مستندة الى ان حق العراق في السيطرة على مياه شط العرب أقرته الاتفاقيات واعترفت بميناءين فقط عبادان والمحمرة. مما دفع بايران الى التراجع عن ذلك،وأبدت في اوائل العام 1960 رغبتها في حل النزاع سلميا ،ويبدو ان الدول الغربية مارست ضغوطا عليها خوفا من قيام عبد الكريم قاسم باتخاذ اجراءات قاسية ضد المصالح الغربية في العراق[6]

وفي العام 1961 عقد اتفاق بين العراق وايران سمح باستعمال الممر المائي من جديد، علما بانه لم يحل الخلاف الاساس حول مسالة السيادة اي انه الزم الطرفين باللجوء الى حل خلافهما[7] .

كما توصل الطرفان الى اتفاق حول تقسيم مياه زرباطيه ومشروع غلام شاه[*] سنة 1962 حسب طلب الجانب العراقي , غير أن الحكومة الايرانية عاودت مرة أخرى في مشاريعها الاروائية مما دفع الحكومة العراقية الى تقديم مذكرتين الى السلطات الايرانية في اوائل سنة 1963 تحثها فيها الى ايقاف مشاريعها التي سببت ضرراً كبيراً للجانب العراقي[8].

ازدادت علاقات ايران مع العراق تدهوراً في اعقاب الانقلاب البعثي الثاني في العام 1968 . وقد شعرت طهران بالريبة تجاه الحكومة البعثية الجديدة التي كانت تنادي علناً بالقومية العربية , وتسعى لحشد الدعم الشعبي من خلال انتهاج سياسة خارجية شرسة واعتماد موقف معاد للغرب[9].

ولعل من أوجه التوتر عندما تقدمت الحكومة الايرانية في شباط عام 1969 باقتراح بتعديل خط حدود شط العرب ليتفق مع خط التالوك , أو المجرى العميق ولما لم تجد استجابة جدية لمطالبها اعلنت حكومة طهران الغاء معاهدة 37 في العام 1969 [10] مما ادى ذلك الى تصعيد الموقف على الحدود , بحشد قواتها العسكرية , الامر الذي دفع العراق الى تقديم احتجاج رسمي لمجلس الأمن في 13 ايار عام 1969.

وفي الواقع ان الخلافات القائمة بين العراق وايران تعد قديمة تراكمت جيلا بعد جيل ،اكثر مما تعزى الى مطالب اقليمية أو احداث تغييرات في خط الحدود . فعلاقات الدولتين لم تكن في يوم من الايام وديه، سواء في العهد العثماني أو في العهد الملكي أو في العهد الجمهوري , لانعدام الثقة وحسن النية بين البلدين[11] .

ومع ارتفاع اسعار النفط في سبعينيات القرن العشرين , شهد العراق وايران حملة واسعة لتطوير البنية الاساسية الاقتصادية , ومن ضمنها منشأت الموانئ والصناعة النفطية وكان ذلك يعني بالنسبة الى العراق ان الاستمرار في السيطرة على الشط ذات أهمية استراتيجية

عظيمة,وأصبحت مدينة خور مشهر حيوية للرفاهية الاقتصادية لايران على اعتبار ان ميناءها كان المعبر الرئيس للواردات الى ايران. كما شهدت الصناعة النفطية في خوزستان ايضاً توسعاً،حيث استثمرت ايران على نطاق واسع لتحويل المنطقة الى مركز صناعي رئيس.

وبلغ التقاء المصالح عند رأس الخليج نقطة حرجة بحلول بداية السبعينيات من القرن العشرين حيث تزامنت المصالح القومية مع الاستثمارات الاقتصادية والسياسات الاقليمية وحرص الطرفان على اثارة الحساسيات التاريخية بينهما للبرهنة على مشروعية مطالبهما[12].

استمر توتر العلاقات بين البلدين حتى وصل الى مداه في العام 1971حين قطعت بغداد علاقاتها الدبلوماسية بايران في اعقاب استيلاء القوات الايرانية على جزر الخليج العربي طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى واعادة العراق علاقته بايران على اثر حرب اكتوبر 1973،كما شهدت العلاقات نوع من التحسن اثر الوساطة التي قامت بها الامم المتحدة ، والتي أوصت بضرورة اتباع اسلوب المفاوضات للتوصل الى تسوية لمسائل المياه الاقليمية [13].

كما سعت الجزائر للوساطة من أجل حل النزاع القائم بين البلدين ونجحت جهود الرئيس الجزائري (هواري بومدين) لعقد اتفاق بين العراق وايران اثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) في الجزائر في العام 1975. وقد نظمت الاتفاقية شؤون الملاحة في شط العرب فضلا عن تأكيد الحدود الخاصة بشط العرب بين العراق وايران ،وقد اصبح خط التالوك (المجرى العميق) هو الحد الفاصل بين الدولتين[14].

ثانيا:–العراق في الادراك الايراني

يحظى العراق بوصفه أحد البلدان الخليجية بأهمية كبيرة في الادراك الايراني[15] ويعود ذلك لسببين رئيسين :

الاول : عامل الجوار الجغرافي والثاني : هو الثقل الاقليمي حيث ايران تعد العراق أحد القوى الاقليمية التي لايمكن تجاهلها عند النظر الى هيكلية موازين القوى في المنطقة وذلك لعدة اعتبارات منها القدرة البشرية للعراق الذي بلغ عدد سكانه 36 مليون نسمة[*] امتلاك العراق احتياطات نفطية تزيد عن 153 مليار برميل تكفيه لانتاج اكثر من ثلاثة ملايين

برميل يومياً لمدة تزيد عن المائة عام ،وهو بذلك يقترب من ايران التي تمتلك احتياطات نفطيه تقدر بنحو 158 مليار برميل ،كما يعد العراق ثاني اكبر منتج للخام في منظمة اوبك بعد المملكة العربية السعودية،ومن هنا يدرك صانعوا القرار السياسي الايراني أهمية الورقة العراقية في التوازنات الاقليمية[16] .

ان هدف ايران الرئيس هو ايجاد تخطيط لاستراتيجيات متعددة وانفاذها جميعاً بالتوازي والتزامن وفق نمط من التفاعل والارتباط بينهما . من أجل تعزيز قدرات ايران كدولة اقليمية مسيطرة في النموذج العراقي, ومما لا يقبل الشك ان ايران تدعم نفوذها في الخليج العربي من خلال توثيق علاقتها مع العراق وهذا يجعلها مرشحه بقوة لدور الشريك الفاعل في اي ترتيبات أمنية مستقبلية وهو ماتسعى اليه ايران على الرغم من المعارضة الاقليمية والدولية لهذا الدور[17] . كما تجمع ايران مصلحة مع العراق فهي تسعى لاستخدام الورقة العراقية كأداة مهمة في سياستها الخارجية لان صناع القرار السياسي الايراني يدركون الحاجة الفعلية لتعزيز دورهم في العراق بهدف تقويض المشروع الامريكي في المنطقة[18].

كما تشكل الاهمية السياسية والأمنية للعراق جانباً مهماً في الادراك الايراني، ومردة بالتأكيد جملة محددات يمكن تبيان ابرزها وكالآتي[19] :-

1-يعد العراق ركناً مهماً في معادلة الأمن القومي العربي أو الأمن الخليجي وهو ليس تعبيراً لغويا بقدر ماهو حقيقة استراتيجية وعسكرية وسياسية.

2-باعتبار العراق بلداً مسلماً ويمثل لايران ثقلا شيعيا خاصاً ومهماً لاقصى حد وأبعد مدى ممكن، كما ان وجود الاماكن المقدسة في العراق ولاسيما في محافظتي (النجف , كربلاء) أدت الى تأسيس علاقات تاريخية ودينية بينهما.

3- توقع ايران بان العراق يشترك معها في اتصاله بمتغير خارجي سلبي وهو الولايات المتحدة الامريكية جعلها تحاول جذب العراق نحوها من خلال اقناعه بانهم مشتركون في العداء نفسه للولايات المتحدة الامريكية[20].

ان سمة العداء مابين العراق وايران وطابع المنافسة الاقليمية وارث حرب شاملة رتبت في ادراك صانع القرار الايراني قناعة مفادها ان اي مكاسب اقليمية يحصل عليها العراق لابد وانها ستكون على حساب المصالح والطموحات الايرانية في منطقة الخليج العربي ،ومن ثم يقوي موقف العراق التفاوضي معها، لذا رفضت ايران حصول العراق على اي مكاسب قد يخرج بها[21].

وفي الواقع ،تسعى ايران من أجل اقامة امبراطورية اسلامية , تكون ايران قاعدة انطلاقها، وذلك لان الادراك الفكري الايراني لم يتحرر من الارث التاريخي والحضاري في رؤيته للعراق، وعلى هذا الاساس انطلق الادراك الايراني في الغالب من عقيدة فكرية قوامها الطموح الرامي لاستعادة نفوذها الامبراطوري[22].

ولتحقيق ذلك سعت ايران وعلى مدى التاريخ للاستمرار بمبدأ (خذ وطالب) كلما رأت الظروف مؤاتيه للأستيلاء على اراضي جديدة والحصول على امتيازات اضافية.

ثالثا :-العلاقات العراقية – الايرانية 1979– 1988

كانت سنة 1979 ، بداية التغيير الكبير في العلاقات الايرانية – العراقية , فقد انتصرت الثورة الاسلامية وتغيرت معها المعادلة الاقليمية الجيوستراتيجية فلم تكتف ايران بالخروج من حلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقآ) بل اصبحت ضده ورفعت الثورة شعارات ضد الولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل) وحتى ضد الانظمة والحركات غير الاسلامية والتي ترافقت مع شعارات (تصدير الثورة)[23].

ففي 11 شباط 1979 وصل الخميني الى الزعامة الايرانية، وتأزم الموقف بين العراق وايران منذ الايام الاولى لتسلم الخميني للحكم في ايران بعد السماح للاكراد بأستخدام الاراضي الايرانية كنقطة انطلاق الى داخل الاراضي العراقية . وكان العراق قد دعم المظاهرات في عواصم العالم كما دعم الاضطرابات والتظاهرات الايرانية التي اضطرت الشاه الى مغادرة ايران ليتسلم الخميني الحكم في ايران بعد ان تم [24]:

1ـ تقديم العون المادي والمعنوي والاعلامي للايرانيين من قبل العراق وهذا ما اعترف به اللاجئين السياسيين الايرانيين في العراق ومنهم أتباع الامام الخميني الذين كانوا في العراق قبل 1979./2/11

2 . ايواء اللاجئين السياسيين الايرانيين.

الا انه وبعد الثورة في 1980/3/24 صرح رئيس الجهمورية الايرانية بأن ايران لن تعيد الجزر الثلاث في الخليج العربي وان (أبو ظبي) وعمان ودبي والكويت وقطر والسعودية ليست مستقلة بالنسبة لايران ، وفي 1980/4/18 صرحت الحكومة الايرانية بانها تطالب بالبحرين اذا استمر العراق في المطالبة بالجزر الثلاث في الخليج العربي التي احتلتها ايران في العام 1971 [25] .

وبحلول اواخر آب 1980 تحولت التوترات بين البلدين الى مناوشات ففي ايلول 1980، قصفت المدفعية الايرانية مدينتي خانقين ومندلي العراقيتين وسرعان ماتحولت المواجهة الى حرب شاملة[26] .

ويمكن تلخيص الاسباب المباشرة التي أدت الى اندلا ع الحرب العراقيه – الايرانية بالآتي[27]:

السبب الاول : المشكلات المزمنة التي ترتبت على الخلافات المتعلقة بالحدود العراقية – الايرانية وترجع جذور هذا الخلاف الى اكثر من اربعة قرون وقد ظلت الحدود تشكل قنبلة موقوته قابلة للانفجار بفتيل اي خلاف سياسي بين العراق وايران.

السبب الثاني :– الايديولوجي فلم يكن تهديد النظام الثوري الاسلامي للنظام البعثي العلماني من ذلك النوع من التهديدات التي يمكن التعايش معها في اطار مباراة مختلطة الاهداف، لكنه كان هناك تهديداً وجودياً في اطار مباراة صفرية يترتب على بقاء احد طرفيها زوال الاخر فانه رغم خلاف النظامين الايراني والعراقي قبل الثورة , الا انه بشكل عام لم تكن اطاحة النظام البعثي من اولويات نظام الشاه وفي المقابل تبنى النظام الاسلامي بعد شهور من الثورة هدف اطاحة النظام البعثي. وظل عداءه يتمثل بدعم الحركات الشيعية المعارضة (حزب الدعوة , ثم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية).

السبب الثالث :- فهو المتصل بطموح العراق الى لعب دور اقليمي اكبر بالاستفادة من ظروف عزل مصر عن محيطها العربي بعد توقيعها اتفاقات كامب ديفيد وقد عبر العراق عن هذا الطموح بسلسله من المواقف المسبقة المؤيدة للحقوق العربية (المطالبة باستعادة الجزر الثلاث , واقليم عربستان , وتحرير فلسطين) واخرى معبرة عن التوافق مع الاتجاه العام حيال بعض القضايا الدولية موضع الاهتمام (ادانة غزو افغانستان) رغم العلاقات العراقية السوفيتية الوطيدة[28] وكان لتصعيد الحرب اثره في علاقة البلدين اذ اقدم على رفضه لاتفاقية الجزائر واعلن بطلانها في 17 ايلول 1980 ،ليعد ذلك الالغاء المدخل الاكثر اثارة في العلاقات العراقية – الايرانية[29].

وكان ردت فعل ايران ان قامت بقصف المناطق القريبة من شط العرب ،كما قام العراق في المقابل باحتلال عدد من المدن الايرانية ومنها قصر شيرين ومهران وموسيان ومدينة مشهد الجنوبية وكان هدف النظام السابق من ذلك ابهار ايران بالتفوق العسكري للجيش العراقي، وارغامها على قبول شروطة الخاصة بوقف التدخل الايراني في الشؤون الداخلية للعراق، وقبول المطالب العراقية الخاصة بالسيطرة على شط العرب،بيد ان ايران رفضت ذلك[30].

واخذت الحرب بالتصعيد عام 1982 قدم على اثرها العراق مبادرتين:الاولى في 1982/6/10 بواسطة مجلس قيادة الثورة الذي طلب سحب القوات الى ما وراء الحدود الايرانية، لكن الخميني رد المبادرة واضعا شروط تغيير النظام العراقي اساسا لوقف القتال.والثانية في 20 من الشهر نفسه عندما كرر الرئيس العراقي السابق العرض ونال الرد ذاته[31].

وفي العام 1986 وبعد ان تمكنت ايران[*] وبعملية اختراق برمائية ناجحة لشبه جزيرة الفاو العراقية،في اتخاذ قرار بتمديد الحرب،لكن بدلا من ان توظف ايران ورقة الفاو لتضغط على العراق[32].أخفقت ايران في الوصول الى أهدافها التي كانت قد أعلنت عنها في السنوات التي دعتها بـ(سنوات الحسم)،وقد تمكن العراق في سلسلة هجمات متعاقبة ومتوالية بتحرير

الفاو[33].وكانت خسارتها في جزيرة الفاو أحد أهم اسباب قبولها وقف اطلاق النار في 8/اب/1988[34].

ومن الجدير بالذكر ان الحرب العراقية – الايرانية قد اثرت في البرنامج النووي لكلا البلدين فبالنسبة لايران خلفت هذه الحرب مناخ غير مؤات لاستكمال المشروعات النووية الايرانية،ولاسيما مشروع محطة بوشهر للطاقة النووية.والثاني،يتعلق بعمليات القصف المتبادل التي قام بها الجانبان الايراني والعراقي للمنشآت النووية التي يمتلكها الطرفان[35]، والتي اثرت هي الاخرى على كلا البلدين.

رابعا :– العلاقات العراقية – الايرانية 1990 – 2000

شهدت العلاقات العراقية – الايرانية نوعا من عدم الاستقرار خلال حقبة التسعينيات فعندما دخل العراق الكويت وقفت ايران موقفا حازما من دخول العراق الكويت وهذا مايمكن ملاحظته من خلال البيان الذي صدر عن المجلس الاعلى للأمن القومي الايراني," والذي تضمن رفض الدخول العراقي للكويت والانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت، وان ايران مستعدة للدفاع عن مصالحها تحت اي ظرف"[36] ويبدو ان ايران كانت تخشى من ان تتنازل الكويت عن جزيرة بوبيان للعراق وهذا ما عبر عنه الرئيس الايراني في خطبة الجمعة بطهران حيث قال :" لقد ابلغنا الكويت انها اذا سلمت جزيرة بوبيان الى العراق فسوف نحتل الجزيرة , وانهم لن يتمكنوا من استعادتها منا " ... وقال " ان ملف السلام بين ايران والعراق مختلف عن ملف احتلال القوات العراقية للكويت"[37].

ويبدو ان ايران اكتفت بالوقوف على الحياد على الرغم من ان حياد ايران ساهم في نجاح قوات التحالف، فان شعور دول الخليج العربية بالعرفان ازاء صنيع ايران كان فاترا نوعا ما[38].

وفي الوقت نفسه ،فان ايران لم توافق على الحظر الاقتصادي المفروض على العراق , واعلنت عدم موافقتها على تجويع الشعب العراقي وأبدت استعدادها لتزويده بالمواد الغذائية والبضائع عبر الحدود المشتركة للبلدين[39].

وفي الواقع، ان حصار العراق وتدمير اسلحته المحظورة شكل عامل اختلال في ميزان القوى لصالح ايران في المنطقة .وقد يعد هذا كسب كبير لصالح ايران على حساب الاقطار العربية[40].

وتشير التقارير الى ان العراق كان قد نقل معدات نووية وكميات من اليورانيوم عالي التخصيب الى ايران وذلك حينما قبلت ايران استضافة العشرات من الطائرات المدنية العراقية في مراحل لاحقه من الحرب بين العراق وقوات التحالف الدولي , وارتكزت هذه التقارير على ان الجانبين الايراني والعراقي ابرما صفقة متكاملة تقوم على قبول العراق اعادة العمل باتفاقية الجزائر لترسم الحدود بين الدولتين بما ينطوي عليه ذلك من تنازل العراق عن منطقة شط العرب المتنازع عليها مع ايران ،في مقابل قبول ايران عدم المشاركة في التحالف الدولي المضاد للعراق ثم موافقتها في فترة لاحقه على استضافة عشرات الطائرات العراقية واشارت تلك التقارير الى ان الجانبين الايراني والعراقي اتفقا سرا على نقل معدات نووية وكميات من اليورانيوم عالي التخصيب من العراق الى ايران , الا ان وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي نفي في شباط 1991 ان يكون العراق قد نقل الى ايران اي معدات نووية أو كميات من اليورانيوم عالي التخصيب اثناء حرب الخليج[41].

وفي الواقع، فقد استفادت ايران من حرب الخليج الثانية ،ولاسيما من زيادة اسعار النفط التي وصلت الى 40 دولار للبرميل الواحد خلال الاسابيع التي تلت الاجتياح العراقي للكويت, كما استفادت ايران من وقف تصدير النفط العراقي والكويتي لتزيد من كمية تصدير نفطها فهي تكسب مايزيد على 500 مليون دولار في الشهر بسبب زيادة الاسعار والانتاج النفطي[42].

فضلا عن ذلك، فان ايران لم تتحمل شيئا من نفقات حرب الخليج الثانية والتي قدرت بعشرات البلايين من الدولارات كما انها لم تتعرض للدمار الذي تعرضت له كل من الكويت والعراق وبصورة اقل بعض دول الخليج الاخرى، يضاف الى ذلك الوعود الاقتصادية الامريكية الخليجية لايران[43].

ومن المشاكل الاخرى التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين هي مشكلة التدخل الايراني في شمال العراق بحجة ملاحقة الاكراد الايرانيين من اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني، والاكثر من ذلك الدعم العسكري اللوجستي الذي تقدمه ايران لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة جلال طالباني(44).

فضلاً عن ذلك، فقد كانت مشكلة (المعارضة) , من المشاكل التي تؤدي الى زيادة التوتر بين العراق وايران، فقد كان يتهم الطرفان بعضهم البعض في تقديم الدعم لمعارضة الطرف الاخر. ففي الاعوام (1993– 1999) قامت ايران بضرب مواقع المعارضة الايرانية في العراق, وهذا دليل على ان مشكلة المعارضة كانت تقف عائقاً امام تطور العلاقات بين البلدين, بل احياناً تخلق حالة من التوتر والاضطرابات بين البلدين (45).

وعلى الرغم من المشكلات التي كانت تعيق تطور العلاقات بين البلدين ،الا ان ذلك لم يمنع زيارة المسؤولين لكلا البلدين , ولعل أهم الزيارات التي جرت بين مسؤولي البلدين هي زيارة وزير الخارجية السابق مُحَمَّد سعيد الصحاف الى طهران عام 1998، وقد شهدت هذه الزيارة اتفاقاً على تطبيع العلاقات عبر تشكيل لجنتين تقومان بدراسة قضية اسرى الحرب والمفقودين وتبادل زيارة الاماكن الدينية المقدسة والتعاون التجاري(46) .

كذلك قام وزير النقل والمواصلات العراقي بزيارة ايران في العام 2000 وتم التباحث في تلك الزيارة على تعزيز العلاقات التجارية والصناعية فضلاً عن التطرق لمسألة الطائرات العراقية المحتجزة لدى ايران . كما قام وزير خارجية ايران كمال خرازي بزيارة العراق في العام 2000 وهي الزيارة الاولى لوزير خارجية ايران , منذ الزيارة التي قام بها وزير خارجية ايران السابق علي اكبر ولايتي الى العراق عام 1990, وقد تم الاتفاق خلال زيارة كمال خرازي على احياء اللجان المشتركة التي شكلها البلدان في العام 1997 والمكلفة بتسوية المشكلات العالقة بينهما كما اتفق على تشكيل لجنة مشتركة للأمن الحدودي تتكلف بضبط الحالة الامنية على الحدود العراقية الايرانية واستئناف الرحلات البرية بعد توقف استمر ثلاثة اشهر.

كما التقى الرئيس الايراني محمد خاتمي مع نائب رئيس النظام السابق (طه ياسين رمضان) في العاصمة الفنزويلية (كراكاس) على هامش قمة اوبك في العام 2000تم خلالها بحث القضايا الخاصة برفع مستوى العلاقات الدبلوماسية، واسرى الحرب وزيارة العتبات المقدسة في العراق والملف الامني وكذلك الاشارة الى ضرورة وقف الاذى المتبادل[47] .

المبحث الثاني:- العلاقات العراقية – الايرانية بعد عام 2003 .

اولا-الموقف الايراني من الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 .

لقد عارضت الجمهورية الاسلامية الايرانية خيار الحرب الامريكية على العراق عام 2003، وذلك الموقف لا يعود الى الاعتبارات الاخلاقية وحسب , وانما ادراكها ايضاً لطبيعة الخطر الأمني الذي ستكون هي والمنطقة عموماً عرضه له كنتاج لهذه الحرب العدوانية. فضلاً عن اعتقادها بأن ضرب بغداد قد يكون مقدمة لاستهداف طهران نفسها في ما بعد وفقاً للأطماع الامريكية ومخططاتها في منطقة الخليج العربي[48] .

فايران لديها مخاوف من الخطط الامريكية الرامية الى تغيير معطيات الجغرافية السياسية في المنطقة فمخططات تقسيم العراق وضم اجزاء منها الى الاردن وقيام دولة كردية في شمال العراق وشيعية في الجنوب هو امر يهدد سلامة الاراضي الايرانية بشكل كبير . كما انه من شأنه ان يغير في معادلات القوة في المنطقة لصالح (اسرائيل) وهو غير مقبول لدى الجانب الايراني . فايران في حال قبولها بشرق اوسط جديد فلاشك سترغب في دور محوري في هذا الكيان الجديد [49].

ويبدو كان لدى ادارة بوش اعتقاد مفاده انه عبر احتلال العراق يتم تحقيق هدفين في الوقت نفسه, الاول مباشر وهو احتلال العراق والثاني غير مباشر وهو تهديد ايران [50].

وبتطور العمليات فأن ايران مارست دوراً حيادياً يعلي من ضبط النفس في مواجهة الاخطاء الامريكية البريطانية بأسقاط صواريخ أو مظليين أو اختراق طائرات للمجال الجوي الايراني واعلنت انها ضد الحرب الامريكية على العراق وطالبت بإنهائها على الفور , بل ان الشارع

الايراني قرر الخروج في تظاهرات عارمة شملت طهران ومدناً ايرانية اخرى منددأً بالحرب ومطالباً بوقفها ومهاجماً السياسات الامريكية في المنطقة[51] .

وعلى الرغم من ان الاحتلال الامريكي كان يمثل تهديداً امنياً مباشراً لإيران. جاء اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بأهمية الدور السياسي الإيراني في العراق , من خلال تقرير لجنة[*] دراسة العراق التي صدرت توصياتها اواخر العام 2006 والتي كان من ضمنها تلك التي تحمل التوجه المقترح لجهة التعاطي مع دول الجوار وتحديداً ايران ومنها[52] .

أ-البند الخامس والذي اشار الى مجموعة الدول التي ينبغي للولايات المتحدة الامريكية ان تتشاور معها بشأن العراق وقد جاء فيه:" ينبغي ان تتشكل هذه المجموعة من العراق وكل دول جواره بما فيها ايران" .

ب-وما جاء في البند الثامن "ان على المجموعة الدولية اشراك ايران وسوريا في حوارها الدبلوماسي من دون شرط مسبق" . وترى مجموعة الدراسات حول العراق ان العلاقات الامريكية مع سوريا وايران تشمل قضايا صعبة يجب ان تحل. ويجب ان تضع واشنطن في اعتبارها نظام الحوافز لاشراك سوريا وايران .

ج- اما البند التاسع فجاء فيه يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تنخرط مباشرة مع ايران وسوريا في محاولة للحصول على التزام منها بسياسات بناءه تجاه العراق والقضايا الاقليمية الاخرى... وينبغي البحث في امكان تكرار التعاون الايراني- الامريكي في أفغانستان, لتطبيقه على الحالة العراقية .

وبالفعل فقد افسحت التطورات اللاحقة للاحتلال المجال امام دور سياسي ايراني، ولاسيما في مجال العملية السياسية , بدءاً بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي, مروراً بانتخابات تأليف الجمعية الوطنية العراقية اول الامر, واقرار الدستور العراقي الجديد عبر استفتاء شعبي, وانتخاب اول برلمان على اساسها [53].

فأوراق ايران في المعادلة العراقية كثيرة ومتعددة , فهي على علاقة تاريخية مع جزء مهم من المؤسسة الدينية العراقية, وهي في الوقت نفسه ذات روابط مع العديد من الاحزاب

السياسية العراقية, وبموازاة المؤسسات الدينية والسياسية فأن الحضور الايراني في العراق بعد عام 2003 يمكن تلمسه في طيف واسع من المؤسسات الاجتماعية والخدمية في الكثير من المدن العراقية[54].

ثانياً: العلاقات العراقية – الايرانية بعد الاحتلال الامريكي

1– العلاقات العراقية – الايرانية في عهد حكومة أبراهيم الجعفري 2005

شكلت مرحلة ما بعد عام 2003 بداية تعزيز العلاقات بين البلدين , فقد كانت ايران من اوائل الدول المجاورة للعراق التي سارعت الى تأييد العملية السياسية في العراق , بدءاً من مجلس الحكم الانتقالي , الى الانتخابات التي جرت في 30 كانون الثاني عام 2005 , وتشكيل حكومة ابراهيم الجعفري[55] .

فعلى اثرها اعلن كل من ايران والعراق عزمهما على طي صفحة الماضي والبدء بمرحلة جديدة مبنية على الاحترام والتعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[56] . وهذا ما عبر عنه ايضاً وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في 17 ايار عام 2005 لدى استقباله في بغداد وزير الخارجية الايراني السابق كمال خرزاي حيث اكد قائلاً: " ان عراق اليوم عراق متسامح مع جيرانه وبعيد كل البعد عن نهج العدوان والاستعلاء وعلينا اليوم ان نطوي صفحتنا ونعمل من أجل بناء علاقات على اساس الاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية " .

ودعا زيباري ايران وكل دول الجوار الى مساعدة العراق لتجاوز هذه المرحلة من خلال منع عمليات التسلل وكل ما من شأنه الاضرار بالعلاقات . وفي المقابل اكد خرزاي دعم ايران لحكومة وشعب العراق حيث ذكر قائلاً: " ان ايران على استعداد كامل للتعاون مع العراق في شتى المجالات الامنية والاقتصادية وكل المجالات ذات الاهتمام المشترك "[57] .

سارت العلاقات بين البلدين الى مستوى متقدم في ظل تلك الحكومة (حكومة أبراهيم الجعفري) ففي تطور مشهود للعلاقات الثنائية بين البلدين لم يحدث منذ اربعين عاماً زار وفد عسكري عراقي كبير برئاسة وزير الدفاع سعدون الدليمي طهران ،وقدم الوفد اعتذاره لإيران

حكومة وشعبا عن ما وصفه جرائم صدام حسين بحق ايران، وتكللت هذه الزيارة بتوقيع اتفاق للتعاون العسكري في مجال الدفاع ومحاربة الارهاب[58] .

كما قام ابراهيم الجعفري في تموز 2005 بزيارة لايران بهدف توثيق العلاقات بين البلدين وقد تمخض عن تلك الزيارة توقيع اتفاقية تعاون أمني مشترك بموجبه شكل البلدين لجان مشتركة في التنسيق الأمني وضبط الحدود والمساعدة في اعادة تأهيل الجيش العراقي واستمر الخط البياني للعلاقات الايرانية- العراقية في تصاعد حسن بعد خروج الجعفري من الحكومة[59]

2- العلاقات العراقية – الايرانية في عهد حكومة نوري المالكي

شهدت العلاقات العراقية – الايرانية في عهد رئيس الوزراء السابق نوري المالكي تحسناً ملحوظ ولا سيما ان ايران كانت تصف تلك الحكومة بأنها منبثقه عن (اصوات الشعب العراقي) ولم تتوانى عن دعمها عملياً وهو ماورد في تصريحات للمرشد الاعلى خامنئي والرئيس الايراني أحمد نجاد ووزير خارجيته منوشهر متقي[60] .

ومما يدل على عمق العلاقات قيام الرئيس الايراني أحمد نجاد باستقبال رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي في اب 2007 , حيث اكد الرئيس الايراني أثناء استقباله لرئيس الوزراء العراقي قائلاً " ان بلاده مستعدة لاحلال الأمن كاملاً في العراق . لان أمن العراق هدفاً لأمن ايران ", وقد رد المالكي عن ذلك بقوله" انه لاتوجد حواجز تعترض طريق التعاون بين البلدين "[61] .

وبالفعل فقد فتحت زيارة المالكي آفاق التعاون بين البلدين فعند زيارة الرئيس الايراني أحمد نجاد العراق في اب 2008 تم توقيع عشرة اتفاقات ثنائية بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية وشملت تلك الاتفاقات النقل في مجال السكك الحديدية والشحن والنقل البحري ... الخ[62] .

ويبدو ان الرئيس الايراني اراد بهذه الزيارة ان يعمل على توطيد علاقة بلاده بالعراق , والتأكيد على الدور الاقليمي الايراني المتصاعد في المنطقة ،ولاسيما في العراق الى جانب تعزيز نفوذ ايران في منطقة الشرق الاوسط [63].

كما ارادت ايران من زيارتها ابلاغ واشنطن رسالة محتواها ان محاولاتها لعزل ايران لن تؤتي بثمارها, وان فشل سياسة امريكا في المنطقة ساعد ايران في مهمتها , وان الدول العربية اصبحت مدركة انها لاتستطيع الاعتماد على امريكا لوقف طموحات ايران في المنطقة، وبالتالي يصبح البديل الوحيد امامهم هو بدء حوار معها خاصة مع تعاطف الشارع العربي مع توجهات ايران المعادية لأمريكا واسرائيل[64].

شهد العراق في العام 2008 مجموعة من التطورات كان أهمها توقيع الاتفاقية الثنائية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية في 17 تشرين الثاني 2008 , والتي شكلت هاجساً لدى ايران , فقد اعتبرت مضمونها وخصوصاً لجهة القواعد العسكرية الثابتة , بمثابة تكريس لأول انتداب عسكري في القرن الحادي والعشرين,وهي برأيها سمحت بأن ((تحتفظ الولايات المتحدة بحق الدفاع عن نفسها , وهذا الحق يتناقض مع ميثاق الامم المتحدة حيث لا تملك اي دولة في العالم حق الدفاع عن نفسها وهي داخل اراضي دولة ثانية. فهذا الحق, اي الدفاع عن النفس سيصبح مبرراً –كما كان حتى الآن –كي تخرق حقوق العراقيين وتعبث بحرماتها تحت غطاء الدفاع عن النفس))[65] .

وفي الواقع لقد مر الموقف الايراني من الاتفاقية الأمنية بمرحلتين اساسيتين[66] :هما الرفض والتكيف .

ففي المرحلة الاولى ادلى مسؤولي الجمهورية الايرانية الاسلامية بدلوهم في معرض هجومهم الشديد على الاتفاقية, فهناك من وصفها بانها تساند الولايات المتحدة الامريكية على (نهب) العراق. كما جاء على (لسان الرئيس السابق احمد نجاد) وتؤدي الى (ضياع السيادة العراقية واذلال العراقيين) مايجعلها (محرمة شرعاً) كما جاء على لسان (اية الله كاظم الحائري)، وتنطوي على (استسلام وتعزيز الهيمنة الامريكية الشاملة في العراق) كما جاء على

لسان (علي لاريجاني, رئيس مجلس الشورى). وتعرض أمن الشعب العراقي والأخرين للخطر كما جاء على لسان (هاشمي رفسنجاني) رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام.

وفي المرحلة الثانية اختلف الخطاب الرسمي الايراني , وبدأ يتكيف مع تلك الاتفاقية ،كما جاء في تصريحات بعض المسؤولين وهي "نأمل ان تكون لهذه الاتفاقية نتائج ايجابية". اية الله احمد جنتي الناطق باسم مجمع تشخيص مصلحة النظام, "لو عملت الولايات المتحدة الامريكية بالتزاماتها بشان اخراج العراق من الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة فبالإمكان اعتبار الاتفاقية الأمنية المبرمة بين البلدين اتفاقية مؤثرة "–علي لاريجاني– ونأمل ان "تراعي الاتفاقية مصالح العراق والعراقيين "حسن قشقاوي , الناطق الرسمي باسم الخارجية الايراني[67] .

وفي تفسير للتبدل الذي حصل في الموقف الايراني من الرفض الى التكيف حول الاتفاقية الأمنية , ربما كانت الواقعية الايرانية وادراك الجمهورية الاسلامية حدود قدرتها على الفعل والتأثير , أو ربما هناك صفقة مزدوجة مع ادارة اوباما كدليل على حسن النوايا من جهة ومع الحكومة العراقية بتوقيع اتفاق لغلق معسكرات (مجاهدي خلق) من جهة أخرى[68] .

عالجت حكومة نوري المالكي العديد من الملفات العالقة بين البلدين ابرزها مسألة الطائرات العراقية الموجودة في ايران اذ تمكنت الحكومة في العام 2010 من الحصول على اعتراف ايران بوجود الطائرات العراقية لديه وتوقيع وثيقة رسمية تتضمن أحقية العراق بها[69] .

فضلاً عن معالجة ملف الاسرى والمفقودين العراقيين حيث قامت الحكومة العراقية بتسليم الجانب الايراني في العام 2012 رفات (201) شخص تعود لعسكريين ايرانيين فيما تسلم العراق رفات (53) شخص تعود لعراقيين توفو خلال الحرب بين البلدين[70] .

الى جانب توثيق العلاقات السياسية بين البلدين فقد توثقت العلاقات الاقتصادية حتى وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2012 (6) مليارات و 249 مليون دولار[71] .كما وقع البلدين في 11 تموز 2013 اتفاقية لتصدير الغاز الايراني الى العراق

،اي سيتم بموجب تلك الاتفاقية تصدير خمسة وعشرون مليون متر مكعب من الغاز الى العراق يومياً[72] .

هذا ولا ننسى تطور العلاقات الدينية بين البلدين ففي 26 تموز 2013 اعلنت وزارة السياحة والاثار العراقية عن توقيع جملة من الاتفاقيات مع الحكومة الايرانية بخصوص السياحة الدينية , حتى تراوح عدد الزائرين الايرانيين الى العراق في العام 2013 ما بين 850,000 الف الى مليون زائر ايراني[73] .

الخاتمة

يتضح من خلال تتبع العلاقات العراقية – الايرانية مدى عمق العلاقات التي ربطت كلا البلدين بعد عام 2003 فقد سعت ايران الى ان يصبح لها دور فاعل في الساحة السياسية العراقية ،وكانت من اوائل الدول المجاورة للعراق التي سارعت الى تأييد العملية السياسية في العراق , بدءاً من مجلس الحكم الانتقالي , الى الانتخابات التي جرت في 30 كانون الثاني عام 2005 , وتشكيل حكومة ابراهيم الجعفري التي ارتقت من خلالها العلاقات بين البلدين ووصلت الى مستوى متقدم في ظل تلك الحكومة سواء من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين أو عبر عقدالاتفاقيات ومنها اتفاقية التعاون الامني المشترك.كما لاحظنا ان تلك العلاقات أخذت بالتطور في عهد رئيس الوزراء العراق السابق نوري المالكي ،الذي فتحت زيارته لايران افاق التعاون حيث تمكن من عقد عشرة اتفاقيات ثنائية بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية وشملت تلك الاتفاقات النقل في مجال السكك الحديدية والشحن والنقل البحري.

كما كانت للمشتركات العقائدية والمذهبية لكلا البلدين دورها في توثيق العلاقات بين البلدين،وذلك من خلال ارسال الزوار الايرانيين لزيارة العتبات المقدسة وبالعكس ارسال الزوار العراقيين لزيارة العتبات المقدسة في ايران ،فضلا عن العلاقات الوثيقة التي ربطت المراجع الدينية في كلا البلدين .

وفي الحقيقة، بالرغم من الملاحظات التي يبديها البعض عن سياسات ايران تجاه العراق،الا ان ايران كانت حريصة على ربط المصالح المشتركة بين البلدين باتفاقيات تجارية ونفطية واقتصادية متنوعة،يحتاج الى استمرارها عراق واحد مستقر،كما ان مصلحة العراق الامنية والسياسية والاقتصادية وروابطه الوثيقة الدينية والاجتماعية بالشعب الايراني،ودوره الاقليمي المستقبلي،يفترض تجاوز الكثير من العقبات تجاه علاقات استراتيجية مستقرة مع ايران.

وعلى العموم ، لقد أتاحت الأحداث في العراق بعد العام 2003 لايران ان تكون القوة أو الدولة التي يحسب لها الف حساب ولاسيما من قبل دول الخليج العربي.

Iraqi-Iranian Relations After 2003

Assistant professor: Muna Hussein Obaid

Abstract:

There was a qualitative shift in the Iraqi-Iranian relations after 2003. Iran has become a major player in the Iraqi lands at various levels. It has played an influential role in Iraq and has contributed to maintaining this role and strengthening it continuously through close relations with the political regimes which came to power after 2003, either through closer ties with the political forces influential in the Iraqi land or through the parties that took power in Iraq or through the religious references as well s upgrading their relations economically so that Iran became the most important trading partner of Iraq. In fact, it can be said that the fall of the former regime made Iran the regional player of the region and made it the strategic rival of the United States. The events in Iraq after 2003 allowed Iran to be the force or country to be reckoned with, especially by the Arab Gulf states.

المصادر

1- ضاري سرحان , الحمداني , سياسة ايران تجاه دول الجوار , العربي للنشر والتوزيع , القاهرة , 2011 , ص139.

2-المصدر نفسه ص140 .

3-بديع محمد واخرون ،العلاقات العربية – الايرانية , معهد البحوث والدراسات العربية , القاهرة 1993 , ص118.

4-المصدر نفسه 119.

5-قحطان أحمد سليمان الحمداني , السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز , 1958 الى 8 شباط 1963 ، القاهرة، مكتبة مدبولي ،2008،ص333.

6-أسماعيل عارف , اسرار ثورة 14 تموز تاسيس الجمهورية في العراق , منشورات الماجد ,1986 , ص255.

7-محمد حسين شذر الوحيلي , العلاقات العراقية – الايرانية بعد عام 2003 دراسة في المتغير السياسي والاقتصادي رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،2015، ص17.

(*)شرعت ايران بانشاء السد سنة 1960 والذي سمي بمشروع (غلام شاه) سعت من خلاله الى حفر مجرى جديد لتحويل مياه النهر عن الدخول الى العراق . للمزيد ينظر سعيد خديدة علو , العلاقات العراقية – الايرانية واثرها على القضية الكردية 14 تموز 1958 . 8 شباط 1963 , عمان – الاردن , دار دجلة , 2007 , ص131.

8–سعيد خديدة علو , مصدر سابق , ص132 .

9–جاريث ستانسفيلد , العراق : الشعب والتاريخ والسياسه , ابو ظبي , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه , 2009،ص.112

10– بديع محمد وأخرون ،العلاقات العربية – الايرانية،مصدر سابق،ص.120

11–سعد الانصاري،العلاقات العراقية–الايرانية خلال خمسة قرون ،بيروت–لبنان،1987،ص411.

12– جاريث ستانسفيلد ،المصدر نفسه ،ص.112

13– بديع محمد وأخرون ،العلاقات العربية – الايرانية،مصدر سابق،ص.120

14–ضاري سرحان الحمداني , مصدر سابق , ص140 –.141

15– نشوان علاء حسين , السياسة الخارجية الايرانية تجاه الخليج العربي منذ عام 2002و افاق المستقبل , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين , 2013 , ص195.

(*) أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ان عدد سكان العراق لعام 2016 بلغ 36 مليون نسمة،للمزيد ينظرويكيبيديا،الموسوعة الحرة،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع: https://ar.wikipedia.org

16–ساجد شوقي , الدور الايراني في الشرق الاوسط بعد الحرب الامريكية على الارهاب , مجلة دراسات ايرانية , مركز الدراسات الايرانية المجلد الخامس , 8 –9كانون الاول 2008 , ص24؛ وزير النفط :احتياطات العراق من الخام تزيد الى 153 مليار برميل،للمزيد ينظر جريدة الرؤية العمانية،نقلا عن الموقع: www.alroya.com

17–المصدر نفسه ,ص24.

18–المصدر نفسه , ص24.

19–نشوان علاء حسين , المصدر السابق ،ص196.

20–المصدر نفسه , ص197.

21–المصدر نفسه،ص 197.

22– المصدر نفسه،ص 197.

23–نشوان علاء حسين , مصدر سابق، ص21.

24–المصدر نفسه، ص21–22.

25–المصدر نفسه ،ص22.

26–جاريث ستانسفيلد , مصدر سابق , ص119.

27–انطوني , هـكوردسات , الحرب الايرانية–العراقية والامن العربي في الاعوام 1984–1987:المضامين الاستراتيجية والخيارات السياسية ،ترجمة نافع ايوب،دمشق،مركز الدراسات العسكرية،1991،ص49.

28–نيفين عبد المنعم مسعد , صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية , 2001 ،ص212.

29–منعم صاحي العمار، اتفاقية الجزائر 1975 والشراكة الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية قراءة في حتميات التلازم والتغيير، مجلة قضايا سياسية , جامعة النهرين ,كليه العلوم السياسية، المجلد الثالث , العدد السابع عشر , 2009, ص11.

30–جاريث ستانسفيلد , مصدر سابق، ص119.

31–نيفين عبد المنعم مسعد , مصدر سابق ،ص 214–215.

(*)بعد القطيعة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران , قدمت الولايات المتحدة اسلحة لايران في بعض مفاصل هذه الحرب بعيدا عن الاعلام ففي اب 1985 وصلت اول شحنة اسلحة امريكية الى ايران ، للمزيد ينظر ميثاق خير الله , موقف الولايات المتحدة الامريكية من البرنامج النووي الايراني 2002–2010،جامعة الموصل،مركز الدراسات الاقليمية،سلسلة شؤون اقليمية ،العدد 41، 2012،ص.295

32–المصدر نفسه , ص215 –216.

33–نشوان علاء حسين , مصدر سابق، ص23.

34–نيفين عبد المنعم مسعد , مصدر سابق ،ص216.

35–احمد ابراهيم محمود , البرنامج النووي الايراني : افاق الازمة بين التسوية الصعبه ومخاطر التصعيد , القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005 ،ص56–57.

36–ضاري سرحان الحمداني , مصدر سابق، ص143.

37–ضيف الله الضعيان , ايران الرابح الاكبر من ازمة الخليج، نقلا عن شبكة الانترنت الموقع : www.albainah.net

38–شيرين هنتر،ايران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين:الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية ،ابو ظبي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2001،ص.41

39–ضاري سرحان الحمداني , مصدر سابق، ص143.

40–المصدر نفسه , ص.143

41–احمد ابراهيم محمود،مصدر سابق،ص ص59–60.

42–ضيف الله الضعيان , المصدر السابق، ص6.

43–المصدر نفسه , ص6.

44–ضاري سرحان الحمداني , مصدر سابق ،ص144.

45–المصدر نفسه , ص145.

46–المصدر نفسه , ص146.

47–المصدر نفسه , ص146.

48–ستار الجابري , العلاقات العراقية –الايرانية ,مجلة دراسات سياسية , بغداد، بيت الحكمة العدد 16 ،2010، ص76.

49–نغم نذير , التوجهات الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية : الموقف الايراني من الحرب على العراق دراسه تطبيقية , مجلة دراسات سياسية , بغداد، بيت الحكمة، العدد 13 ,2008 ،ص91–92.

50–مهدي نور الدين , الحصار المتبادل : العلاقات الايرانية – الامريكية بعد احتلال العراق , بيروت , مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي , 2012، ص84.

51–نغم نذير ,مصدر سابق ،ص91 ؛ميثاق خير الله جلود ،المصدر السابق ،ص295.

(*)شكل الكونغرس الامريكي في اعقاب فشل خطة النصر–كان الرئيس الامريكي جورج بوش قد اعلن عنها في 12 كانون الاول 2005 – لجنة برئاسة ثنائية لممثلين عن الحزبين الديمقراطي والجمهوري،هما جيمس بيكر وزير خارجية اسبق ولي هاملتون،وجرى تكليفها بمهمة القيام بدراسة الوضع العراقي،وتقديم الاقتراحات بصفة استشارية وقد عرفت باسم لجنة دراسة العراق،للمزيد ينظر مهدي نور الدين،مصدر سابق،ص95.

52–مهدي نور الدين , مصدر نفسه، ص95 –97.

53–مهدي نور الدين , مصدر نفسه، ص94 –95.

54–ستار الجابري , مصدر سابق، ص77.

55–طلال عتريسي , جيواستراتيجيا الهضبة الايرانية: اشكاليات وبدائل, بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،2009 ،ص152.

56–اوراد محمد مالك كمونه , الرؤية الامريكية للعلاقات الايرانية – العراقية 2003 –2013 , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ,2013 ،ص18.

57–المصدر نفسه ،ص18.

58–محمد حسين شذر الوحيلي , مصدر سابق، ص104.

59–المصدر نفسه ،ص104.

60–نشوان علاء حسين , مصدر سابق، ص104.

61–محمد حسين شذر الوحيلي , مصدر سابق ،ص104.

62–أمنية جاد , العلاقات العراقية –الايرانية عبر التاريخ ،نقلا عن شبكة الانترنت في 2008/3/10 الموقع www.masress.com . P.1

63–المصدر نفسه، ص.4

64–المصدر نفسه، ص4.

65–مهدي نور الدين , مصدر سابق، ص108.

66–نشوان علاء حسين , مصدر سابق، ص218.

67–المصدر نفسه ،ص219.

68–المصدر نفسه، ص219.

69–محمد حسين شذر الوحيلي , مصدر سابق ،ص133.

70–المصدر نفسه ،ص129.

71–ايـران والعـراق , علاقـات اقتصـادية مميـزة علـى اعتـاب عـام 2017 نقـلا عـن شـبكة الانترنـت الموقـع www. alqurtasnews.com:

72–محمد حسين شذر الوحيلي , مصدر سابق ،ص134.

73–المصدر نفسه ،ص144 – 145 .